

البرلمان: قانون العشوائيات يواجه الكثير من المعوقات و 6 ملايين شخص يقطنون المخالفات



قالت لجنة الخدمات النيابية في البرلمان العراقي، اليوم الثلاثاء، أن العراق بحاجة إلى 4 ملايين وحدة سكنية، وعلقت على مبادرة الكاظمي بهذا المجال.

وقال رئيس اللجنة وليد السهلاني في تصريح للوكالة الرسمية إن: "موضوع العشوائيات لا يحل إلا بقانون معالجة العشوائيات الذي يعد من القوانين المهمة"، مبيناً أن "اللجنة أقامت العديدة من الورش من أجل تشريع القانون وإيجاد الحلول للعشوائيات".

وأضاف، أن "مبادرة الإسكان التي طرحها رئيس الوزراء، إذا طبقت على أرض الواقع، فسوف تحل الكثير من مشاكل السكن"، مشيراً إلى أن "العراق بحاجة من 3 - 4 ملايين وحدة سكنية بحسب الرؤية التخطيطية لحل الأزمة".

وتابع السهلاني أن "المجمعات السكنية التي تبنى بطريقة الاستثمار تحقق نسبة معينة، ولكن أغلبها لا تستطيع أن تستهدف الشرائح الفقيرة"، موضحاً أن "معالجة العشوائيات غير ممكن إلا من خلال تشريع

قانون العشوائيات إضافة إلى إنشاء صندوق للعشوائيات وتمليك المتجاوزين وفق أسس قانونية صحيحة، إذا كان داخل التصميم الأساسي للمدينة بشرط أن تكون تلك الأراضي غير حكومية أو مناطق خضراء".

وأكد أن "هناك أكثر من 6 ملايين مواطن يسكن العشوائيات"، مشيراً إلى أن "بعض المناطق بدأت تكبر وأصبحت تضاهي المناطق التي تسمى بالطابو".

وذكر السهلاني أن "هناك جملة من المعوقات أمام تشريع قانون العشوائيات ومنها السياسية"، مؤكداً أن "قانون العشوائيات بحاجة إلى توافق سياسي، وهناك مساعٍ لطرحه على هيئة الرئاسة بعد العيد من أجل قراءته قراءة ثانية لتمريره".